حوار أبوظبي بين الدول الآسيوية المرسلة والمستقبلة للعمالة

Abu Dhabi Dialogue among the Asian Labour-Sending and Receiving Countries

الاستعانة بشراكات تنقل المهارات كاستراتيجيةٍ لدعم تنمية المهارات والتكيف مع تغير المناخ في دول مجلس التعاون الخليجي

CGD CENTER FOR GLOBAL DEVELOPMENT

AGRITECTURE

IOM UN MIGRATION

هنري غوردن سميث، نيكولاس سيموس، وهيلين ديمبستر

الملخص

تُسارع دول مجلس التعاون الخليجي إلى تكثيف الاستثمارات في مجالي الزراعة في البيئات المُتحكَّم بها وإدارة النفايات، بما يعزّز الأمن الغذائي، ويدعم أهداف الاقتصاد الدائري، ويسهم في التكيّف مع التغير المناخي. غير أن كلا القطاعين يواجهان اتساعاً متزايداً في فجوة المهارات، ولا سيما النقص في الكفاءات الفنية المؤهلة القادرة على تشغيل المرافق الزراعية المحميّة عالية التقنية، والمزارع العمودية، وأنظمة إعادة التدوير، ومرافق تحويل النفايات إلى طاقة.

وفي المقابل، تمتلك كلٌّ من مصر والهند قوى عاملة شابة وكبيرة العدد، إلا أن برامج التدريب المتاحة في هذين البلدين لا تزال غير متوائمةٍ بشكلٍ كاملٍ مع التقنيات والمعايير المعتمدة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقترح هذه الورقة بأن شراكات تنقّل المهارات، التي تربط بين تنمية المهارات في دول المنشأ وتنقّلٍ عادلٍ ومنتظمٍ للعمالة إلى دول المقصد، توفّر حلاً عملياً لهذه الفجوة.

وقد تم إعداد هذه الورقة بتمويلٍ من وزارة الخارجية الدنماركية من خلال برنامج "بيانات التغير المناخي والهجرة (CCMD)"، وبإنتاجٍ مشتركٍ من شركة Agritecture، والمنظمة الدولية للهجرة، ومركز التنمية العالمية، لصالح مسار حوار أبوظبي. وتشير التقديرات الواردة في الورقة إلى أن مشروعات الزراعة في البيئات الخاضعة للتحكّم وإدارة النفايات في دول مجلس التعاون الخليجي ستتطلب أكثر من 2,500 عامل معتمدٍ بحلول عام 2030[1]، وهو رقمٌ يفوق بكثير المعروض الحالي من الكفاءات.

وتبيّن الورقة أن شراكات تنقّل المهارات قادرة على تلبية هذا الطلب من خلال التطوير المشترك للمناهج التدريبية، وبناء قدرات المدرّبين، وإرساء شهادات "فني التكنولوجيا الخضراء" القابلة للنقل بين الدول، إلى جانب إدماج ممارسات الاستقدام الأخلاقي. ويسهم هذا النهج في خفض تكاليف التوظيف، والحد من معدلات دوران العمالة، ورفع الإنتاجية لدى أصحاب العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي الوقت ذاته يعزّز منظومات المهارات ومسارات التوظيف القادرة على الصمود أمام التغير المناخي في دول المنشأ.

وتستعرض الورقة دليلاً تنفيذياً، ونموذجاً للتمويل، وحزمةً من التوصيات الموجّهة إلى الدول الأعضاء في مسار حوار أبوظبي. وتخلص إلى أن إطلاق مشروعات تجريبية لشراكات تنقّل المهارات بحلول عام 2026 من شأنه أن يسهم في ترسيخ نموذجٍ مرجعي دولي يدمج بين الهجرة وتنمية المهارات والتكيّف مع التغير المناخي.

تمّ تمويل هذه الورقة من قبل وزارة الخارجية الدنماركية، من خلال برنامج بيانات التغير المناخي والهجرة (CCMD).

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK

[1] استناداً إلى نتائج مسح أُجري عام 2022 على مشغّلي الزراعة في البيئات الخاضعة للتحكّم في كلٍّ من الإمارات العربية المتحدة ومصر، إضافةً إلى تقديرات متعلّقة بقطاع إدارة النفايات.